تداعيات كوفيد–19 على الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية

The repercussions of COVID-19 on foreign direct investment in the Arab region

د. صالحي سلمى*
جامعة المحمد بوقرة، بومرداس
s.salhi@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/14 تاريخ القبول: 2021/11/17 تاريخ النشر: 2021/12/30

ملخص:

في إطار التنافس على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باشرت الدول العربية مجموعة من الإصلاحات في شتى المجالات القانونية والتشريعية والتنظيمية، من أجل تحسين بيئتها التنافسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن مع انتشار فيروس كورونا–كوفيد 19 تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ككل، وفي الدول العربية، باعتبار أن هذه الأخيرة مرتبطة بالدول المصدرة للاستثمار، والتي تأثرت بدورها بهذا الوباء، كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين. لهذا جاءت ورقتنا البحثية لإبراز واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومدى تأثرها بجائحة كوفيد–19. حيث تبين لنا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خالفت التوقعات وارتفعت بـ 2.5 %، لتبلغ 40.5 مليار دولار عام 2020.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الاقتصاديات العربية، كوفيد–19.

Abstract:

In the context of competition to attract foreign direct investment, Arab countries have embarked on a set of reforms in various legal, legislative and regulatory fields in order to improve their competitive environment to attract foreign direct investment. But with the spread of the Covid-19 virus, foreign direct investment flows have been affected in the world as a whole and in the Arab countries, given that the latter is linked to investment-exporting countries, which in turn have been affected by this epidemic, such as the European Union, the United States of America, Russia and China. That is why our research paper came to

---

* **المؤلف المرسل:** د. صالحي سلمى

highlight the reality of foreign direct investment in Arab countries and the extent to which they are affected by the Covid-19 pandemic. It was found that the incoming foreign direct investment flows to the Arab countries deviated from expectations and rose by 2.5%, to reach $40.5 billion in 2020.

Keywords: Foreign direct investment, Arab economies, COVID-19.

مقدمة:

في ظل الأوضاع الراهنة التي يشهدها العالم والدول العربية مع تداعيات أزمة كوفيد-19 التي أدت إلى تعطيل المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي، وعملية الغلق والعزل التي تبنتها غالبية دول العالم، ومنها الدول العربية، والتي أدت إلى عرقلة الإنتاج العالمي، مما نتج عنه كسادا كبيرا، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وغلق الأسواق وتوقف حركة النقل، كل ذلك ساهم في عرقلة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم والدول العربية على الخصوص.

في ضوء ما سبق وضعنا الإشكالية الآتية:

I.1- إشكالية البحث

ما هي تداعيات جائحة كوفيد-19 على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية؟

وقد انبثقت عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المفاهيم العامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماهي الملامح العامة للاستثمار الأجنبي في المنطقة العربية خلال جائحة كوفيد-19؟

كإجابات أولية عن الأسئلة المطروحة نقترح فرضيات الدراسة التالية:

- انخفاض تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة كوفيد-19 له آثار إيجابية وأخرى سلبية على بعض الدول العربية؛
- أثرت تدابير الإغلاق التي شهدتها المنطقة العربية بسبب كوفيد-19 على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تُعد مؤشرات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول ضعيفة جدا مقارنة بباقي الدول؛

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية خلال فترة كوفيد-19؛
- إبراز مدى تأثر الدول العربية بجائحة كوفيد-19؛
- معرفة أهم مؤشرات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومدى تأثرها بكوفيد-19.

وقد قسمنا هنا البحث إلى محورين: جاء المحور الأول تحت عنوان مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المحور الثاني فقد عالج واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل جائحة كوفيد-19 في الدول العربية.

الدراسات السابقة

- دراسة لكمال شريط (2012) تحت عنوان "تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-دراسة حالة الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2005-2010) "، حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوضيح قدرة المناخ الاستثماري على تفسير حصة الدول من التدفقات الاستثمارية الواردة وإسقاطها على الدول محل الدراسة (كمال شريط، 2012).
- دراسة لأحمد ضيف (2015) تحت عنوان: "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسبل تنميته"، حيث تناولت هذه الورقة البحثية دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، وقد أبرز الباحث طرق تنمية هذا النوع من الاستثمارات في المنطقة العربية وكيفية الاستفادة منها (أحمد ضيف، 2015).
- دراسة لأحمد نصير ومحمد البشير بن عمر (2017) تحت عنوان: "تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية-حالة المملكة العربية السعودية" حيث سلط الباحثان الضوء على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية والمملكة العربية السعودية على الخصوص من خلال إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة واهتمام صانعي القرار فيها بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي (أحمد نصير ومحمد البشير بن عمر، 2017).
- دراسة لقعيد إبراهيم (2018) تحت عنوان "تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وفق أهم المؤشرات الدولية حالة الجزائر ودولة قطر-دراسة تقييمية-"، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على موضع كل من الجزائر وقطر من خلال المؤشرات الدولية التي لها أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء من جهة المستثمر أم البلد المضيف (قعيد إبراهيم ، 2018).

1. مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أنواع الاستثمار الأجنبي، والذي يعتمد على عدة محددات تقوم على قياس العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والسياسية والمؤسساتية.

1.1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تناولت العديد من الدراسات والتقارير التعاريف المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها:

- هي كل الاستثمارات التي تتم خارج موطنها الأصلي، سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة وسواء أكانت لدولة واحدة أم لعدة دول (فريد النجار، 2000).
- استخدام المدخرات المحلية في تكوين رؤوس الأموال الحقيقية والجديدة في دولة أجنبية، كإنشاء فروع لشركات أجنبية، والذي أصبح يأخذ شكل الشركات المتعددة الجنسيات (حسين عمر، 1991).
- عرفه صندوق النقد الدولي بأنه: نوع من أنواع الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ويعتبر مباشرا إذا كانت نسبة مشاركة المستثمر الأجنبي أكبر أو تساوي 10% (قدي عبد المجيد، 2003).
- تعريف برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD: هو توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة، كما ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية، أو من دولة الإقامة، أيا كان المستثمر، فردا أم شركة أم مؤسسة (قعلول سفيان، 2017)
- تعريف المنظمة العالمية للتجارة OMC: هو نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولا إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها (قعلول سفيان، 2017).
- **تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات:** هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم يشار إليه بالمستثمر المباشر في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة تسمى مؤسسة الاستثمار المباشر، وتنطوي المصلحة الدائمة

على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة (مؤسسة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2013).

2.1. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تحديد محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قياس العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والسياسية والمؤسساتية، والتي تؤثر على قرارات المستثمر الأجنبي في البلد المضيف (قعلول سفيان، 2017).

تُعد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم العوامل التي تدخل في تركيبة المناخ الاستثماري، فهي بذلك تتحكم في قرار المستثمر الأجنبي حول اختيار الدولة المضيفة له، إضافة إلى أن هذه المحددات تتصف بالتعدد والتباين من جهة طرحها، إلا أن هذا الاختلاف لا يكمن في نوع هذه المحددات، وإنما في درجة تأثيرها وواقعيتها (جوامع لبيبة، 2015). ويمكن تلخيص محددات الاستثمار الأجنبي في الشكل التالي:

الشكل رقم -01-: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

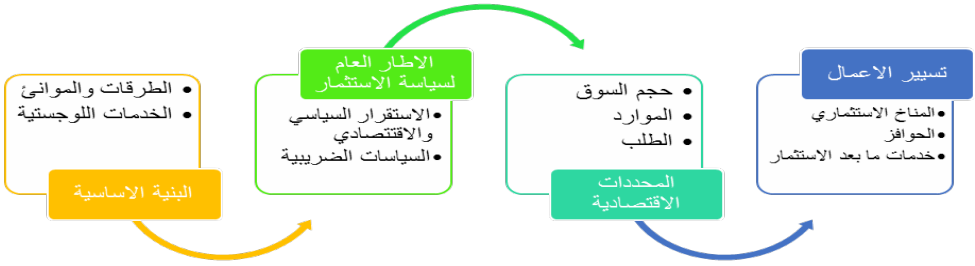

المصدر: (قعلول سفيان، 2017، ص 11)

تنقسم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أربع مجموعات تحدد قدرة البلد المضيف على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي (قعلول سفيان، 2017):

- **البنية الأساسية**: وتعتمد على الطرقات والخدمات اللوجستية؛
- **الإطار العام لسياسة الاستثمار**: والتي تعتمد على الاستقرار السياسي والاجتماعي والقوانين المنظمة للاستثمار والسياسات الضريبية والاتفاقيات الدولية المبرمة؛
- **المحددات الاقتصادية**: كحجم السوق ومعدلات النمو والنفاذ للأسواق العالمية، ومدى توافر الموارد الطبيعية والعمالة والتقنيات وعوامل الكفاءة؛
- **تسيير الأعمال**: كالحوافز الاستثمارية ومقاومة الفساد والبيروقراطية.

2. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل جائحة كوفيد-19 في الدول العربية

سبَّبَ فيروس كوفيد-19 في انتشار حالة من عدم اليقين حول آفاق الاقتصاد العالمي، مما أسفر عنه تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال 2020، مع وجود توقعات باستمرار هذا التراجع ولكن بشكل أبطأ على مدار العام الجاري 2021. وسجل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2020 أدنى مستوياته منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث انخفض بنحو 30% مقارنة مع المستويات المسجلة عقب الأزمة المالية العالمية 2008-2009، ثم واصل انخفاضه بحوالي 42% على أساس سنوي إلى 859 مليار دولار مقارنة مع 1.5 تريليون دولار في 2019. وقد توقعت المنظمة انخفاضًا يتراوح بين 5% إلى 10% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال عام 2021، (بسنت جمال، 2021). وقد خالفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية كل التوقعات، فرغم جائحة كوفيد-19 إلا أنها ارتفعت بنسبة 2.5 % سنة 2020.

1.2. تداعيات كوفيد-19 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى العالم العربي

تعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي مرتبطة بدرجة كبيرة بالتطورات العالمية في أسواق النفط والغاز الطبيعي، وذلك بالنسبة للدول الرئيسة المصدّرة للنفط أو الدول غير النفطية؛ فإلى جانب أن العديد من الدول العربية تحصل على استثمارات أجنبية مباشرة في قطاع الطاقة، هناك دول يُعد انتعاش قطاع الطاقة هو المحرّك الأساسي لتوقعات النمو فيها، ومن ثم يُعد عامل الجذب الرئيس للاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن هناك دولا عربية تُعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البينية العربية أساسية بالنسبة لها، وهو ما يجعل التطورات العالمية في أسواق النفط مؤثرة بصورة غير مباشرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها، بحكم تأثيره على الدخل والنشاط الاقتصادي في الدول المورّدة لتدفقات الاستثمار لها (أحمد الصفتي، 2020).

من خلال الملحق رقم -01- والذي يبين لنا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 2017 إلى 2020، نلاحظ أن العديد من الدول العربية تحصلت على تدفقات ملموسة من الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى سنة 2019 بحوالي 17875 مليون دولار، تلتها مصر بـ 9010 مليون دولار، ثم المملكة العربية السعودية بـ 4563 مليون دولار، واحتلت العراق المرتبة الأخيرة بـ (3076-) مليون دولار. وقد خالفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية كل التوقعات، فرغم جائحة كوفيد-19 إلا أنها ارتفعت بنسبة 2.5 % لتبلغ 40.5 مليار دولار عام 2020. حيث مثلت 6.1 % من مجمل التدفقات

الواردة إلى الدول النامية، و4% من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 999 مليار دولار خلال نفس السنة. وقد استحوذت الدول الخمس الأولى على 95 % من مجمل التدفقات، حيث احتلت الإمارات المرتبة الأولى بمبلغ 19.9 مليار دولار، تلتها مصر بمبلغ 5.9 مليار دولار، ثم السعودية بـ 5.5 مليار دولار، ثم سلطنة عمان بـ 4.1 مليار دولار، وأخيرا لبنان بمبلغ 3.1 مليار دولار. وسجلت الكويت تدفقات سلبية في مؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي للدول العربية لعام 2020، إذ خرج صافي استثمارات قيمتها 319 مليون دولار مقابل تدفقات إيجابية بلغت 104 ملايين دولار لعام 2019 بنسبة 405 %، متشاركة في التدفقات السلبية مع البحرين التي تراجعت بـ 32 % وقطر التي تحسنت عن عام 2019 بـ 13 %، وكذلك العراق التي سجلت تدفقات سلبية سنة 2020 قدرت بـ 2896 مليون دولار حيث تحسنت بنسبة 5.9% مقارنة بسنة 2019.

2.2. الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من 2010 إلى 2020

كان لجائحة كوفيد-19 تأثير سلبي على تطور تكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بسبب تأثر قطاعات حيوية بالغلق التام أو الجزئي تزامنا مع تراجع أسعار النفط عالميا. وقد واجهت الاقتصاديات العربية تحديات كبيرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تراجع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي الجديدة بمعدل 30% خلال سنة 2020، وكذلك التكلفة الاستثمارية إلى 27.3% خلال نفس السنة. والشكل الآتي يبين لنا تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية من 2010 إلى 2020:

الشكل رقم-02-: تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية من 2010 إلى 2020

(مليون دولار)

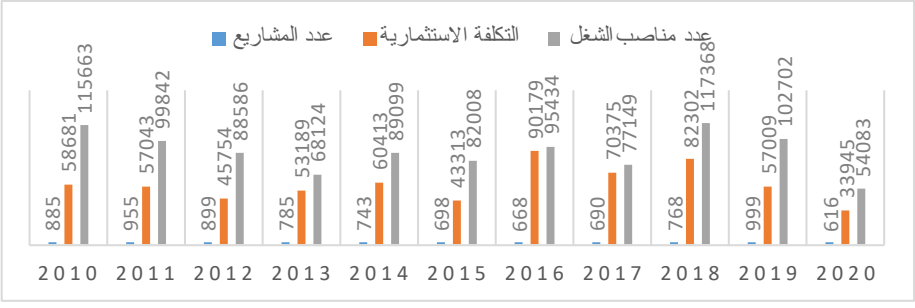

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، ص 8)؛ (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2021 ، ص 51).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية عرفت ارتفاعًا خلال الفترة من 2003 إلى 2020، حيث ارتفعت من 415 مشروعًا في 2003

إلى 616 سنة 2020. كما تراجعت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية في سنة 2020 بعد ارتفاع واضح في 2019 نتيجة لتأثيرات فيروس كورونا الجديد وإجراءات الإغلاق في المنطقة العربية والعالم، ولاسيما البلدان المصدرة الرئيسة لرؤوس الأموال. وانخفض عدد المشاريع الجديدة في الدول العربية بنسبة 38.3 % من 999 مشروعًا في 2019 إلى 616 في 2020، وتراجعت تكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من 57009 مليون دولار في سنة 2019 إلى 33945 مليون دولار في سنة 2020 بنسبة 40.5 %. كما انخفض عدد الوظائف المستحدثة من 102702 سنة 2019 إلى 54083 سنة 2020.

3.2. تداعيات كوفيد-19 وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية

تطورت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية منذ 2015، ورغم أزمة كوفيد-19 إلا أنها لم تتأثر كثيرا مقارنة مع سنة 2019 حيث ارتفعت بنسبة 0.4%. ويرجع سبب ذلك إلى قيام العديد من الدول العربية بإصلاحات من أجل جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات. من خلال الملحق رقم -02- والذي يبين لنا تطورات الأرصدة الواردة إلى الدول العربية من 2015 إلى 2020، نلاحظ تراجع أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية في نهاية عام 2020 بمقدار 3.75 مليار دولار، وبمعدل 0.4 % من 912.3 مليار دولار عام 2019 إلى 908.6 مليار دولار عام 2020، وذلك إضافة إلى استحواذ الدول الثلاثة الأولى على نحو 58 % من مجمل الأرصدة التراكمية المخزونة الواردة إلى المنطقة، حيث استحوذت السعودية على 241.9 مليار دولار بحصة بلغت 26.6 % وهذا لتنفيذها مخططات طموحة لجذب الاستثمارات الأجنبية ضمن رؤية 2030 التي تدعو إلى التوسع في الاستثمار في قطاعات مثل السياحة والبنية التحتية والصحة والتعليم والإسكان والمواصلات والتصنيع، الأمر الذي أدى إلى نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى السعودية إلى 5.5 مليار دولار بزيادة 2.3 في المئة خلال عام 2020، تلتها الإمارات بقيمة 150.9 مليار دولار بحصة 16.6 %، ثم مصر بقيمة 132.5 مليار دولار بحصة 14.6 %، تليها جيبوتي بنسبة 13.7٪ ثم عمان بنسبة 13.1٪. وجاء نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية والامارات ومصر على الرغم من تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية عالمياً بسبب التداعيات المصاحبة لجائحة كورونا، الأمر الذي يعكس الثقة الكبيرة في مستقبل الاقتصاديات العربية وإمكانات النمو، إذ في المقابل، هبطت الاستثمارات المباشرة عالمياً بنسبة 42 % سنة 2019، وقد سجلت كل من قطر ولبنان والكويت وفلسطين انخفاضا في حجم أرصدة تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة خلال عام 2020.

4.2. مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاعات النشاط في الدول العربية وتداعيات كوفيد-19

من خلال الجدول التالي نلاحظ التغيرات التي طرأت على عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاعات النشاط خلال سنتي 2020 -2021:

الجدول رقم-01-: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاعات النشاط في الدول العربية

2019		2020	
القطاع	عدد المشاريع	القطاع	عدد المشاريع
خدمات الاعمال	156	خدمات الاعمال	121
الخدمات المالية	133	خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	118
خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	97	الخدمات المالية	69
المنسوجات	57	الاتصالات	45
الفنادق والسياحة	55	المواد الغذائية والمشروبات	26
الاتصالات	54	معدات صناعية	25
النقل والتخزين	50	العقارات	25
المنتوجات الاستهلاكية	47	النقل والتخزين	24
المواد الغذائية والمشروبات	47	مكونات إلكترونية	19
العقارات	44	الطاقات المتجددة	15
اخرى	352	أخرى	129
المجموع	1092	المجموع	616

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، ص 13)؛ (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2021 ، ص 38).

من خلال الجدول السابق، حافظ قطاع خدمات الأعمال على المرتبة الأولى بـ 121 مشروعا خلال سنة 2020، وجاءت البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات في المرتبة الثانية بـ 118 مشروعًا بما يعادل 19.2٪، تلاه قطاع الخدمات المالية بـ 69 مشروعا ثم قطاع الاتصالات بـ 45 مشروعا. وقد انخفض عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بـ 43.79%. وتُعد هذه القطاعات الأكثر إقبالاً، حيث ارتفع الطلب عليها، إلى جانب تطوير في قطاعات أخرى، هذا ما يؤدي إلى التقدم. وقد تأثر مناخ الاستثمار في الدول العربية، وهذا ما انعكس بشكل سلبي على التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر جراء انتشار فيروس كورونا

المستجد وإجراءات الإغلاق المصاحبة له، وهذا ما انعكس على تقييم مختلف مكونات المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال ومستويات المخاطر في المنطقة العربية.

5.2. التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاعات النشاط في الدول العربية وتداعيات كوفيد-19

يبين لنا الجدول التالي التغيرات التي طرأت على تكلفة الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاعات النشاط خلال سنتي 2019-2020:

الجدول رقم-02-: تكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاعات النشاط في الدول العربية (مليون دولار)

2019		2020	
القطاع	التكلفة	القطاع	التكلفة
العقارات	9875	المواد الكيماوية	8215
الطاقات المتجددة	8755	الفحم والنفط والغاز	6789
المواد الكيماوية	7613	الطاقات المتجددة	3540
الفحم والنفط والغاز	7266	الاتصالات	2916
الفنادق والسياحة	6207	خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	1890
خدمات الاعمال	2448	الخدمات المالية	1441
الخدمات المالية	1799	المواد الغذائية والمشروبات	1386
المكونات الإلكترونية	1679	خدمات الاعمال	1292
الاتصالات	1679	الفنادق والسياحة	1166
المواد الغذائية والمشروبات	1554	الصناعة	821
أخرى	12234	أخرى	4479
المجموع	60208	المجموع	33935

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، ص 13)؛ (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2021 ، ص 39).

من خلال الجدول السابق حلت قطاعات المواد الكيميائية والفحم والنفط والغاز والطاقة المتجددة في المراكز الثلاثة الأولى على التوالي من حيث التكلفة الاستثمارية بحصة بلغ مجموعها 55 % من إجمالي الاستثمارات. فقطاع المواد الكيماوية حقق أعلى نسبة بـ 24.2%، تلاه قطاع الفحم والنفط والغاز بتكلفة 67.89 مليار دولار بنسبة 20%، أما قطاع الطاقات المتجددة فقد احتل

المرتبة الثالثة بتكلفة 35.4 مليار دولار وحقق نسبة 10.4%. واستحوذت القطاعات العشر الأولى على 79.1% من المشاريع، و86.8% من تكلفة الاستثمار و73% من الوظائف الجديدة.

6.2. تداعيات كوفيد-19 على وجهة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال سنة 2020: يبين الجدول التالي أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة 2019-2020:

الجدول رقم-03-: تداعيات كوفيد-19 على وجهة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال سنة 2020 (مليون دولار)

2019			2020		
البلد	عدد المشاريع	التكلفة	البلد	عدد المشاريع	التكلفة	عدد الوظائف
الإمارات	445	13557	الإمارات	347	9139	14729
مصر	140	13715	السعودية	73	10411	8780
السعودية	134	12527	المغرب	54	2402	11813
المغرب	111	3069	مصر	43	1387	6096
عمان	61	3647	عمان	23	6119	2396
تونس	31	2519	قطر	20	915	1000
البحرين	29	1051	البحرين	15	883	1547
قطر	28	1581	الكويت	9	200	511
الأردن	26	2290	تونس	9	482	3707
الكويت	26	695	الجزائر	6	77	251
الجزائر	24	2316	الاردن	6	248	225
العراق	13	2117	لبنان	3	84	84
أخرى	24	1126	جيبوتي	2	101	109
			سودان	2	319	2572
			العراق	1	1063	97
			ليبيا	1	0	7
			موريتانيا	1	11	14
			الصومال	1	94	72
المجموع	1092	60208	المجموع	616	33935	54010

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، ص 37)؛ (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2021 ، ص ص: 7-8).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مصر مثلت الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية سنة 2019 بتكلفة استثمارية قدرت بـ 13715 مليون دولار، كما تصدرت الإمارات العربية المتحدة لعدة مشاريع للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بـ 445 مشروعا مع 30578 وظيفة مستحدثة. في حين استحوذت الدول الخمس الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر على 82% من عدد المشاريع و75% من التكلفة الاستثمارية. وفي سنة 2020 كانت الإمارات المتحدة القبلة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بـ 56.3% من عدد المشاريع، وبتكلفة استثمارية قدرت بـ 9139 مليون دولار مع 14729 وظيفة مستحدثة، أما السعودية فقد احتلت المرتبة الأولى من حيث التكلفة الاستثمارية خلال نفس السنة بـ 10411 مليون دولار بنسبة 30.7%. وقد تأثر مناخ الاستثمار في الدول العربية في المجمل بشكل سلبي جراء ما شهدته المنطقة من أحداث وتطورات أخذا في الاعتبار تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد والإجراءات المصاحبة له. وقد شهدت بعض الدول العربية التي عرفت انخفاضا في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تباطؤا في تنفيذ المشاريع الجارية بسبب الإغلاق من جهة، وبسبب عدم وضعها لإصلاحات اقتصادية، مما أدى إلى تصفية بعض المشاريع وتحويلها إلى بلدانها الأصلية ما أثر على الأرباح والنمو في تلك الدول، والتي نتج عنها تسريح العمال وانخفاض القدرة الشرائية وزيادة البطالة وارتفاع معدلات التضخم.

7.2. أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية خلال أزمة كوفيد-19: رغم تداعيات أزمة كوفيد-19 إلا أن المنطقة العربية ماتزال ملاذا آمنا للاستثمار الأجنبي المباشر ولرؤوس الأموال الباحثة عن النمو عالميا. وقد تركزت هذه الاستثمارات في الإمارات والسعودية ومصر. والجدول الآتي يبين لنا قائمة أهم 10 دول مستثمرة في المنطقة العربية خلال سنتي 2019 -2020:

الجدول رقم-04-: أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية خلال أزمة كوفيد-19 (مليون دولار)

2019		2020					
البلد	التكلفة	البلد	عدد المشاريع	البلد	التكلفة	البلد	عدد الوظائف
الإمارات	8683.6	الو.م.أ	100	الو.م.أ	8184	الو.م.أ	8402
الو.م.أ	8430.7	بريطانيا	83	كندا	4541	الامارات	7176
السعودية	6713.8	الإمارات	56	اليابان	4502	ألمانيا	5656
الصين	4912.9	الهند	38	الإمارات	2816	فرنسا	4576
سويسرا	3495.1	سويسرا	33	فرنسا	2773	بريطانيا	4500
فرنسا	3053.2	ألمانيا	29	بريطانيا	1756	الصين	3453

اليابان	2632.3	فرنسا	28	الصين	1524	الهند	2491
بريطانيا	2615.4	الصين	21	الفلبين	1064	السعودية	1968
المانيا	2533.9	هولندا	21	السعودية	868	اليابان	1909
الهند	1583	السعودية	20	ألمانيا	839	سويسرا	1694
أخرى	15554.1	أخرى	187	أخرى	5067	أخرى	12185
المجموع	60208	المجموع	616	المجموع	33935	المجموع	54010

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، ص 09)؛ (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2021 ، ص 33).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة احتلت الصدارة من حيث التكلفة الاستثمارية الموجهة للدول العربية سنة 2019، كما احتلت السعودية المرتبة الثالثة حيث بلغت حصتهما معا 25.6% بقيمة 15.4 مليار دولار. واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية بـ 8430.7 مليون دولار بنسبة 14% ووفرت المشاريع الاستثمارية الواردة من الولايات المتحدة أكبر عدد من الوظائف. أما الصين واليابان فقد استحوذتا على 12.5% من قيمة التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة للدول العربية. من بين 59 دولة مستثمرة في الدول العربية خلال سنة 2020، تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية (الو.م.أ) القائمة بـ 100 مشروع بنسبة 23.3% من إجمالي المشاريع الموجهة للمنطقة العربية بتكلفة 8.2 مليار دولار أمريكي بنسبة 28.4%. خلقت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة للدول العربية حوالي 8402 فرصة عمل، بنسبة 20% من المجموع الكلي. وجاءت المملكة المتحدة في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بنسبة 19.3%من إجمالي المشاريع الموجهة للمنطقة العربية وفي المرتبة السادسة من حيث التكلفة الاستثمارية بنسبة 6.1% والخامسة من حيث الوظائف المستحدثة في المنطقة بنسبة 10.8%. وبلغت حصة الدول العشر مجتمعة نحو 70 % من حجم الاستثمارات الموجهة للدول العربية، و85.1 % من التكلفة الاستثمارية و77.4 % من إجمالي الوظائف المستحدثة. ومن بين أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية هناك دولتان عربيتان وهما الإمارات التي احتلت المرتبة الثانية في عدد المشاريع الموجهة للمنطقة بـ 56 مشروعا والرابعة في التكلفة الاستثمارية بـ 2816 مليون دولار والثانية في عدد الوظائف المستحدثة بـ 7176 فرصة عمل، أما السعودية فقد احتلت المرتبة العاشرة في عدد المشاريع الموجهة للمنطقة بـ 20 مشروعا والتاسعة من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة 868 مليون دولار والثامنة من حيث عدد الوظائف المستحدثة بـ 1968 فرصة عمل. ويرجع التباين في توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان المنطقة إلى عوامل جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وتداعيات أزمة كوفيد-19 التي أدت إلى غلق البلدان وانخفاض مستويات النشاط الصناعي من جهة أخرى. فالبلدان العربية تسعى لبذل جهود كبيرة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال سن تشريعات وقوانين تعمل على جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى منح حوافز والمحافظة على الاستقرار السياسي. إلا أنه لا توجد نظريات أكيدة على أن هذه القوانين والحوافز تُعد عاملا إيجابيا لجذب الاستثمار الأجنبي على المدى الطويل، وهذا ما لاحظناه في المنطقة العربية، فهناك دول منحت حوافز وتنازلات كثيرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الدول المستثمرة انسحبت إلى مناطق ودول أخرى.

8.2. تداعيات كوفيد-19 على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من الأقاليم المستثمرة في المنطقة العربية

الجدول رقم-05-: الأقاليم المستثمرة في المنطقة العربية خلال الفترة 2019-2020 (مليون دولار)

2019		2020		
الاقاليم	التكلفة	عدد المشاريع	التكلفة	عدد الوظائف
أوروبا الغربية	17109	252	7744	21376
الشرق الأوسط	17106	105	4709	10569
آسيا والمحيط الهادي	12693	114	8111	9090
شمال أمريكا	8985	106	4709	9515
الدول الأوروبية الناشئة	2106	14	174	1999
إفريقيا	2020	18	262	960
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	189	7	211	501
المجموع	60208	616	33935	54010

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، ص 09)؛ (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2021 ، ص 32).

تراجع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بمعدل 38.3 % أي بـ 616 مشروعا ومن حيث التكلفة بـ 40.5 % أي حوالي 34 مليار دولار لتشهد المنطقة أدنى أداء منذ سنوات بسبب جائحة كوفيد-19. واحتلت منطقتا أوروبا الغربية والشرق الأوسط أهم المُصدرين لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بتكلفة استثمارية بلغت 34.2 مليار دولار بنسبة 56.8% سنة 2019، على الرغم من انخفاض قيمة وعدد هذه المشاريع مقارنة بسنة 2018 بنسبة 42.5% و35.5% على التوالي. وفي سنة 2020 احتلت أوروبا الغربية الصدارة

كأفضل مستثمر في الدول العربية بـ 252 مشروعًا تشكل 40.9 % من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، بتكلفة استثمارية قدرت بـ 7744 مليون دولار بنسبة 22.8%، حيث وفرت هذه المشاريع حوالي 21400 فرصة عمل، أي ما يعادل 39.6% من إجمالي عدد الوظائف المستحدثة في المنطقة العربية. وتحتل دول آسيا والمحيط الهادئ المرتبة الثانية بـ 114 مشروعا بحصة 18.5% وقدرت التكلفة الاستثمارية بـ 8111 مليون دولار بنسبة 23.9%، واحتلت دول أمريكا الشمالية المرتبة الثالثة بـ 106 مشروعا، والتي قدرت بنحو 17.2% من عدد المشاريع الكلية وبلغت التكلفة الاستثمارية حوالي 4709 مليون دولار بنسبة 37.5%. وجاءت منطقة الشرق الأوسط في المرتبة الرابعة بـ 105 مشروعا تشكل 17 % من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية.

9.2. مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI 2020)

يرصد هذا المؤشر مستوى التقدم في مسار التحول الرقمي للحكومات العالمية واستيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوظيفها في تقديم خدمات حكومية سهلة وتفاعلية للمتعاملين (المنتدى العربي للمدن الذكية، 2020). وحسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 2020 الذي يبين مؤشر الخدمات الحكومية على الإنترنت لـ 193 دولة عبر ثلاثة محاور، والذي يقيم استخدام الحكومات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي يتطرق إلى السمات الفنية للمواقع الحكومية على شبكات الانترنيت وسياسات الحكومة الإلكترونية، أما البنية التحتية للاتصالات فتعتمد على اشتراكات الهواتف المحمولة لكل مائة فرد من المجتمع ونسبة مستخدمي الانترنيت، ورأس المال البشري يعتمد على نسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ومعدل التسجيل الإجمالي في المدارس وعدد سنوات الدراسة المتوقعة، ويتم حساب هذه المؤشرات من أجل تحديد نقاط القوة وفرص التحسين في الحكومة الإلكترونية وتوجيه سياساتها واستراتيجياتها.

من خلال الملحق رقم -03-، حققت دولة الإمارات المركز 21 عالمياً في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية محافظة بذلك على مركزها في قائمة أفضل خمس وعشرين دولة في هذا المؤشر، وانتقلت السعودية والكويت وعمان إلى الفئة المرتفعة جدا، كما انتقلت مصر والجزائر من الفئة المتوسطة إلى الفئة المرتفعة، وصعد تصنيف اليمن والسودان وجزر القمر وموريتانيا وجيبوتي من الفئة المنخفضة إلى المتوسطة في مقابل تراجع تصنيف لبنان من الفئة المرتفعة إلى المتوسطة. وقد شهد المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال تحسنا بمقدار 4 مراكز، بفضل قيام الدول العربية بتسريع وتيرة

الإصلاحات، بإجمالي 55 إصلاحا بزيادة 6 إصلاحات عن العام 2019، رغم أن متوسط الترتيب ظل دون المتوسط العالمي. وكانت الفئات كما يلي:

- **الفئة المرتفعة جدا:** تضم كلا من الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، عمان.
- **الفئة المرتفعة:** تضم قطر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، الجزائر.
- **الفئة المتوسطة:** تضم لبنان، سوريا، العراق، ليبيا، السودان، اليمن، موريتانيا، جزر القمر، جيبوتي.
- **الفئة المنخفضة:** تضم السودان.

أما أداء الدول العربية وفقا للمؤشرات الفرعية فقد أظهرت نتائج تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية تباين الدول العربية من ناحية المؤشرات الثلاثة الفرعية، حيث صنفت الدول العربية حسب كل مؤشر فرعي كما يلي:

مؤشر الخدمات الرقمية يقسم وفق الفئات التالية:

- **الفئة المرتفعة جدا:** ضمت الإمارات، البحرين، عمان، الكويت.
- **الفئة المرتفعة:** ضمت السعودية، قطر، تونس، مصر.
- **الفئة المتوسطة:** ضمت سوريا، المغرب، لبنان، الأردن، العراق، اليمن، السودان، الصومال، الجزائر.
- **الفئة المنخفضة:** ضمت جيبوتي، جزر القمر، موريتانيا، ليبيا.

مؤشر رأس المال البشري يقسم وفق الفئات التالية:

- **الفئة المرتفعة جدا:** ضمت السعودية، البحرين، عمان.
- **الفئة المرتفعة:** ضمت الكويت، ليبيا، الإمارات، تونس، الجزائر، الأردن، قطر، لبنان، مصر، المغرب، سوريا.
- **الفئة المتوسطة:** جزر القمر، العراق، اليمن، موريتانيا، السودان، جيبوتي.
- **الفئة المنخفضة:** ضمت الصومال.

مؤشر البنية التحتية للاتصالات يقسم وفق الفئات التالية:

- **الفئة المرتفعة جدا:** ضمت الإمارات، السعودية، البحرين، قطر، الكويت.
- **الفئة المرتفعة:** ضمت عمان، تونس، المغرب، الجزائر، الأردن، العراق.

- **الفئة المتوسطة**: ضمت مصر، لبنان، موريتانيا، سوريا، ليبيا، السودان، جيبوتي، جزر القمر.
- **الفئة المنخفضة**: ضمت اليمن، الصومال.

10.2. مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في المنطقة العربية

هناك عدة مؤشرات لضمان جاذبية الاستثمار نجد منها:

1.10.2. مؤشر سهولة ممارسة الاعمال

يتم قياس سهولة ممارسة الأعمال في الاقتصاد بحجم الفجوة بين أداء ذلك الاقتصاد مع أفضل أداء تم رصده في كل المؤشرات، وذلك لجميع الاقتصاديات المدرجة في مؤشر ممارسة الاعمال منذ 2005، ويتم اعتماد مقياس من 0 إلى 100 حيث يمثل 0 أدنى أداء و100 أفضل أداء. ويتم ترتيب الدول المدرجة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال من 1 وهو أفضل أداء إلى 190 وهو أسوء أداء (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020). تشترك الاقتصادات التي تحرز أعلى الدرجات في سهولة ممارسة الأعمال التجارية في العديد من السمات، بما في ذلك الاستخدام الواسع للأنظمة الإلكترونية. يُعتمد في تصنيف مؤشر الأعمال على عدة مؤشرات تتعلق ببدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وسرعة تسوية العقود. (البنك الدولي، 2021).

الشكل رقم-03-: مؤشر أداء الأعمال في المنطقة العربية خلال سنة 2020

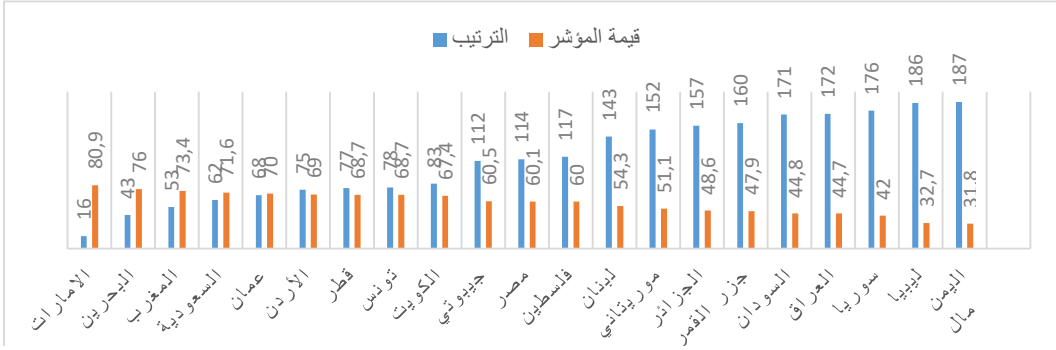

Source : (https://ar.tradingeconomics.com consulté le 24/02/2021.)

من خلال الشكل السابق، احتلت السعودية المركز 62 عالميًا بعدما كانت في المركز 92 سنة 2019، محققةً قفزة نوعية كبيرة على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بزيادة 30 مركزًا. كما حققت البحرين المركز 43 في الترتيب مقابل 62 سنة 2019؛ حيث طبقت تسعة إصلاحات، مع صدور قانون جديد للإفلاس. وتقدمت المغرب 7 مراكز من 60 إلى 53؛ وذلك لاتخاذها تدابير

وإصلاحات في مجال الأعمال ونشاط المقاولات، وتطوير الإطارين القانوني والتنظيمي للأعمال. واحتلت سلطنة عُمان المركز 68 مقابل 78؛ لقيامها بسلسلة إجراءات وقرارات تطوير في مجال البنية الأساسية. وتقدمت الأردن 29 مركزًا لتصل إلى المركز 75 مقابل 104 العام الماضي؛ لتنضم لأول مرة إلى الدول الرئيسة التي تطبق الإصلاحات؛ حيث نفذت ثلاثة إصلاحات، وهي الحصول على الائتمان ودفع الضرائب وحل الإعسار. واحتلت الكويت المركز 83 مقابل 97 العام الماضي؛ لتنفيذها عدة إصلاحات منها: تبسيط إجراءات تراخيص البناء وتسهيل حركة التجارة عبر الحدود وتطبيق نظام جديد للتخليص الإلكتروني. وتقدمت مصر 6 مراكز فقط من 120 العام الماضي إلى 114؛ لقيامها بتحسين مناخ الاستثمار، وتبسيط إجراءات بدء الأعمال. كما تقدمت قطر 6 مراكز إلى المركز 77 مقابل 83، كما تقدمت جزر القمر 4 مراكز إلى المركز 160 مقابل 164، وزادت سوريا 3 مراكز إلى المركز 176 مقابل 179، وزادت تونس مركزين إلى 78 بدلًا من 80. وحافظت الجزائر على ترتيبها العالمي باحتلالها المركز 157، وليبيا المركز 186، واليمن المركز 187، والصومال المركز 190. وتراجعت جيبوتي إلى المركز 112، وكذلك السودان إلى المركز 171، والإمارات إلى المركز 16 رغم حفاظها على الصدارة باحتلالها المركز الأول عربيا؛ وتراجعت موريتانيا إلى المركز 152، وفلسطين إلى المركز 117، ولبنان إلى المركز 143، والعراق إلى المركز 172.

2.10.2. مؤشرات الاستقرار الكلي في فترة كوفيد-19

يعد الاستقرار الكلي عنصرا مهما لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتم قياسه وفق عدة متغيرات أساسية، من بينها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما سنبينه في النقاط التالية:

الجدول رقم-06-: مؤشرات الاستقرار الكلي للدول العربية للفترة من 2018 إلى 2020

	2018	2019	2020
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي%	2.4	2	-5
الناتج المحلي الإجمالي بمليار الدولار	2687.2	2725.1	2.791
معدل التضخم %	6.2	2.7	6.2
رصيد الموازنة الحكومية كنسبة من الناتج%	-2.4	-3.3	-10.8
إجمالي الدين الخارجي كنسبة من الناتج%	49.1	53.5	64.4
صادرات السلع والخدمات بمليار الدولار	1271	1211.6	881
واردات السلع والخدمات بمليار الدولار	1099.5	1101.4	922.5

الميزان التجاري للسلع والخدمات بمليار دولار	171.5	110.2	-41.4
رصيد الحساب الجاري بمليار دولار	98.6	37.3	-114.1
رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية	10.4	12.5	10.1

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020)

يُعد ارتفاع معدل التضخم مؤشرا لعدم جاذبية البلد للاستثمار الأجنبي المباشر، كما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود، ومن ثم القيمة الحقيقية للاستثمار الأجنبي داخل الدولة، (المؤسسة العربية للضمان، 2018). ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدل التضخم في الدول العربية شهد تحسنا سنة 2019 إلا أنه عاود الارتفاع سنة 2020 بسبب المشاكل الصحية التي يعاني منها العالم والمنطقة العربية ككل. كما يعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مؤشرا للتعبير عن الأداء الاقتصادي الوطني على المدى الطويل. فيضع في اعتباره تغييرات الأسعار الناتجة عن التضخم. هذا معناه أنه إذا كان التضخم موجبًا، سيكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من الأسمى، (مفاهيم، 2021). وارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال 2020 بمعدل 3.3% ليصل إلى 2.791 تريليون دولار، وذلك بصدارة السعودية والإمارات والعراق ومصر والجزائر. كما شهد رصيد الميزان الجاري انخفاضا سنة 2020 من 37.3 مليار دولار سنة 2019 إلى 114.1 مليار دولار. وقد كانت الدول النفطية الأكثر تضررا خلال جائحة كوفيد-19 حيث انخفضت أسعار البترول في الأسواق العالمية جراء الإغلاق. أما الدول غير النفطية كمصر فحققت نموا إيجابيا رغم الاضطرابات التي شهدتها في السياحة والتجارة.

الخاتمة: مع مواصلة انتشار فيروس كوفيد-19 تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بشكل كبير، وكان متوقعا انخفاض تدفقاته في الدول العربية إلا أن العكس هو ما حدث، حيث شهدت المنطقة العربية ارتفاعا في التدفقات الواردة بنسبة 2.5% لتبلغ 40.5 مليار دولار عام 2020، فقد تركزت التدفقات الواردة في خمس دول، كما تراجعت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية مع نهاية 2020 بمقدار 3.75 مليار دولار، واستحوذت الدول الثلاث الأولى على نحو 58% من مجمل الأرصدة التراكمية الواردة إلى المنطقة.

من خلال ما تقدم توصلنا إلى النتائج التالية:

– تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية في خمس دول، والتي استحوذت على 95 % من مجمل التدفقات؛

– احتلت الإمارات المرتبة الأولى من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بمبلغ 19.9 مليار دولار، تلتها مصر بمبلغ 5.9 مليار دولار، ثم السعودية بـ 5.5 مليار دولار، ثم سلطنة عمان بـ 4.1 مليار دولار، وأخيرا لبنان بمبلغ 3.1 مليار دولار؛

– تراجعت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية بنهاية عام 2020 بمقدار 3.75 مليار دولار وبمعدل 0.4 % من 912.3 مليار دولار عام 2019 إلى 908.6 مليار دولار سنة 2020؛

– استحوذت ثلاث دول على 58 % من الأرصدة التراكمية الواردة إلى المنطقة، وهي: السعودية بـ 240.9 مليار دولار بنسبة 26.6%، ثم الإمارات بـ 150.9 مليار دولار بنسبة 16.6%، ثم مصر بـ 132.5 مليار دولار بنسبة 14.6%.

– تراجع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بنسبة 38.3% من 1092 مشروعا سنة 2019 إلى 616 مشروعاً سنة 2020، كما تراجعت التكلفة الاستثمارية بنسبة 40.5% من 60.2 مليار دولار إلى 33.9 مليار دولار، وهي أدنى أداء منذ سنة 2003.

– تأثر المناخ الاستثماري في الدول العربية سلباً جراء انتشار جائحة كوفيد-19 والإجراءات المصاحبة له، إلا أن المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال شهد تحسناً من 2019 إلى 2020 بفضل قيام بعض الدول العربية بالإصلاحات.

– من بين 37 قطاعا توزعت عليها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، حافظ قطاع خدمات الأعمال وخدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية على الصدارة، أما من ناحية التكلفة الاستثمارية فقد احتل قطاع المواد الكيماوية والفحم والنفط والغاز والطاقات المتجددة الصدارة بتكلفة استثمارية قدرت بـ 18544 مليون دولار خلال سنة 2020 بنسبة 54.46%.

– أهم 10 دول استثمرت في المنطقة العربية نجد الولايات المتحدة الأمريكية تليها كند ثم اليابان بقيمة 17227 مليون دولار بنسبة 50.7% من الاستثمارات الموجهة للمنطقة العربية.

وعليه وضعنا التوصيات التالية:

– ينبغي على الدول العربية اتخاذ إجراءات منسقة وأكثر صرامة لإيقاف تفشي فيروس كوفيد-19، والمضي قدما للخروج من هذه الأزمة؛

– يجب على الدول العربية تحسين بيئة أعمالها لتكون أكثر جاذبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسن مناخها الاستثماري، وذلك بتحسين محيطها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبنى التحتية ومحاربة الفساد؛

– يجب على الدول العربية تحسين ترتيبها العالمي في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خاصة من حيث الحصول على الائتمان ودفع الضرائب وحل الإعسار لجذب أكبر عدد ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر؛

– العمل على زيادة الاستثمارات العربية البينية لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي من جهة، ولتنمية الأقطار العربية من جهة أخرى؛

– الاستفادة من التجارب الدولية في تحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولاسيما الدول التي نجحت في ذلك وأصبحت وجهة للدول المستثمرة؛

– ينبغي على الدول العربية توطيد التعاون فيما بينها لتحسين المناخ الاستثماري والرفع من مؤشرات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المراجع

1. أحمد الصفتي. (2020). *ترندز trendes*. تم الاسترداد من تداعيات جائحة "كوفيد-19" على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: استشراف للتوجه العالمي والإقليمي: https://trendsresearch.org/ar/insight/
2. أحمد ضيف" .(2015) .واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسبل تنميته .*مجلة معارف , Volume 10,* (19), . ص 107-126.
3. أحمد نصير ومحمد البشير بن عمر" – .(2017) .تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية–حالة المملكة العربية السعودية ."*المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* .ص ,*4*(2), pp. 141-154.
4. البنك الدولي. (2021). Récupéré sur https://data.albankaldawli.org .
5. المنتدى العربي للمدن الذكية. (2020). *تقرير عن واقع الدول العربية في النسخة الحادية عشر من تقرير الامم المتحدة للحكومة الالكترونية*. عمان.
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. . (2020). *مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية*. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثار وائتمان الصادرات. على الموقع https://www.dhaman.net/ar/ ، تاريخ الاطلاع 2021/4/24.
7. المؤسسة العربية للضمان. . (2018). *مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار*. الكويت. على الموقع https://www.dhaman.net/ar/ ، تاريخ الاطلاع 7/02/2020

8. بسنت جمال .(2021). *المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية*. Récupéré sur https://www.ecsstudies.com/14037/ .

9. بعداش عبد الكريم. (2009). الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005. 48. (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، تخصص النقود والمالية، المحرر) الجزائر، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

10. جوامع لبيبة. (2015). أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية 2000–2012. 42. بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

11. حسين عمر .(1991). *الموسوعة الاقتصادية*. جمهورية مصر العربية :دار الفكر العربي.

12. فريد النجار .(2000). الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي ص.28 .

13. قدي عبد المجيد. (2003). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

14. قعلول سفيان .(2017, 04). جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار. *دراسات اقتصادية*, (36) ص.09 .

15. قعيد إبراهيم .(2018). تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وفق أهم المؤشرات الدولية حالة الجزائر ودولة قطر–دراسة تقييمية. *مجلة افاق للدراسات التطبيقية*(1)*3* , ص .56–39

16. كمال شريط"– .(2012). تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية–دراسة حالة الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة ." (2010–2005) *مجلة بحوث للدراسات العلمية* , (1)*6* ، ص .289–258

17. ماجد أحمد عطا الله. (2010).*إدارة الاستثمار*. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

18. مؤسسة ضمان الاستثماروائتمان الصادرات. (جانفي–مارس, 2013). مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لقياس جاذبية دول المنطقة والعالم للاستثمار. (31). على الموقعhttps://www.dhaman.net/ar/ ، تاريخ الاطلاع 2020/4/24.

الملاحق:

الملحق رقم–01–: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية (مليون دولار)

	2017	2018	2019	2020	التغير	%التغير
دولة الإمارات	10354.2	10385.3	17875	19844	2010	11.2
مصر	7408.7	8141.3	9010	5852	-3158	-35.1
السعودية	1419	4247	4563	5486	924	20.2
سلطنة عمان	2918.1	4190.5	3420	4093	673	19.7
لبنان	2522.4	2653.9	2055	3067	1012	49.3
المغرب	2686	3558.9	1720	1763	43	2.5
الجزائر	1232.3	1466.1	1382	1125	-256	-18.6
البحرين	1426.1	1654.3	1501	1007	-495	-32.9
موريتانيا	2029.7	954.9	887	978	91	10.2

الأردن	587.2	772.9	730	726	-4	-0.5
السودان	880.8	1035.9	825	717	-108	-13.1
تونس	1065.3	1135.8	845	652	-193	-22.8
الصومال	369	408	447	464	17	3.8
جيبوتي	165	170	222	240	18	8.1
فلسطين	348.1	204	132	52	-80	-60.6
جزر القمر	3.9	6.9	4	9	5	132.7
اليمن	-2699	-282.1	-371	0	371	-100
الكويت			104	-319	-423	-405.5
قطر	986	-2186.3	-2813	-2434	379	-13.5
العراق	-5032.4	-4885.1	-3076	-2896	180	-5.9
المجموع			39462	40466	1005	2.5

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على (تقرير الاستثمار العالمي 2020 اونكتاد)؛ (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020)

الملحق رقم-02-: أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية من 2015-2020 مليون دولار

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	%التغير
السعودية	224050	231502	227566	231603	236376	241862	2.3
الإمارات	109975	119580	129934	140319	131012	150896	15.2
مصر	94307	102324	109677	117728	126639	132477	4.6
المغرب	49671	54784	63205	64135	66551	72273	8.6
الأردن	30629	32163	34250	35114	35760	36556	2.2
عمان	18833	21099	24017	28207	31332	35425	13.1
تونس	31772	28940	29171	26781	31605	35006	10.8
الجزائر	26239	27876	29108	30574	31960	33086	3.5
البحرين	25812	26055	27481	29136	30684	31690	3.3
السودان	24404	25467	26614	27669	28494	29211	2.5
قطر	38626	36456	35522	33874	31061	28627	-7.8
ليبيا	18462	18462	18462	18462	18462	18462	0
لبنان	58216	60785	63307	65961	68020	17752	-73.9
الكويت	14621	14968	15207	14601	14904	14138	-5.1
سوريا	10743	10743	10743	10743	10743	10743	0
موريتانيا	6478	6750	7337	81110	8995	9973	10.9

الصومال	1598	1928	2297	2756	3152	3616	14.7
فلسطين	2511	2660	2647	2756	2756	2717	-1.4
جيبوتي	1078	1238	1403	1573	1748	1988	13.7
اليمن	3426	2965	2595	2313	1942	1942	0
جزر القمر	107	110	114	121	129	138	6.6
العراق	0	0	0	0	0	0	0
المجموع					912325	908576	0.4

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، ص 39)؛ (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2021 ، ص 51).

الملحق رقم-03-: مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية

الدول	مؤشر الحكومة الإلكترونية	المؤشرات الفرعية		
	الترتيب العالمي	الخدمات الرقمية	رأس المال البشري	البنى التحتية للاتصال
الإمارات	21	1	6	1
البحرين	38	2	2	3
السعودية	43	5	1	2
الكويت	46	4	4	5
عمان	50	3	3	6
قطر	66	6	10	4
تونس	91	7	7	7
المغرب	106	10	13	8
مصر	111	8	12	12
الأردن	117	12	9	10
الجزائر	120	17	8	9
لبنان	127	11	11	13
سوريا	131	9	14	15
العراق	143	13	16	11
ليبيا	162	21	5	16
السودان	170	15	19	17
اليمن	173	14	17	20
موريتانيا	176	20	18	14
جزر القمر	177	19	15	19
جيبوتي	179	18	20	18
الصومال	191	16	21	21

المصدر:(المنتدى العربي للمدن الذكية، 2020).